



بيان دولة قطر أمام الدورة الخمسين لمجلس التنمية الصناعية لمنظمة الأمم المتحدة
للتنمية الصناعية (يونيدو)

فيينا/ النمسا، 21-23 نوفمبر 2022

البند 3: التقرير السنوي للمدير العام عن عام 2021

صاحب السعادة رئيس المجلس
سعادة المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء الوفود المحترمون

أود بدايةً أن أتوجه بالتهنئة لسعادتكم بمناسبة انتخابكم رئيساً للمجلس، متمنياً
لكم النجاح والتوفيق، كما أتوجه بالشكر والتقدير لأمانة اليونيدو على حسن تنظيم الاجتماع
واعداد وثائقه.

السيد الرئيس

يعرب وفد بلادي عن شكره وتقديره للمدير العام على تقريره السنوي لعام 2021، الذي
كان صريحاً في ابراز التحديات القائمة المتمثلة بالأزمات العالمية التي تشكل تهديداً لمستقبلنا،
وتدعونا الى اتخاذ إجراءات حاسمة وحلول عملية وفعالة من أجل التصدي للفقير وتغير المناخ
والفقدان المتسارع للتنوع البيولوجي والموارد الضرورية لبقاء البشرية على قيد الحياة، وتأكيد
التقرير على الحاجة إلى تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة وإلى "التقدم عن طريق
الابتكار" مع تعزيز قيم تعددية الأطراف.

كما نشني على إنجازات وبرامج اليونيدو التي اوضحها التقرير السنوي لعام 2021، وخاصة في
مجال تعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والأخذ بتكنولوجيات صناعية مبتكرة وحلول
لتوفير الطاقة وتقليل الأثر البيئي للتصنيع. ونؤكد على الدور المحوري لليونيدو ضمن منظومة
الأمم المتحدة، بصفته منبراً للمناقشات الرفيعة المستوى، وتقديم خدمات التحليل والمشورة



السياساتية، ونشر الإحصاءات وغيرها من المنتجات المعرفية التي تمهض بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.

السيد الرئيس

تعطي دولة قطر الأولوية لتطوير صناعاتها الوطنية، وتسترشد بأحدث الخبرات والتقنيات في مجال التنمية الصناعية الشاملة بأبعادها البيئية، بضمها خبرات اليونيدو ومنتجاتها المعرفية، وأقامت دولة قطر بنية تحتية حديثة ومستدامة، وأنشأت الطرق السريعة والجسور الحديثة، كما أنشأت المطارات والموانئ الحديثة وشبكة المترو والقطارات السريعة التي سهلت إجراءات دخول السلع والمنتجات وحركة نقل الركاب، وأمنت النقل المستدام والصمود بوجه التحديات البيئية

وقد ساهمت هذه البنى التحتية المتطورة في ارتفاع إجمالي الاستثمارات الصناعية في قطر خلال العام الجاري ليسجل نحو (85) مليار دولار، وازداد عدد المنشآت الصناعية إلى 835 منشأة صناعية مقارنة بـ 814 منشأة مع بداية العام. كما تم تخصيص حزمة اقتصادية ومالية بقيمة (25) مليار دولار من أجل دعم القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا. إضافةً إلى ذلك، فقد بدأت دولة قطر باستخدام رقم التتبع الوطني من خلال مبادرة تأتي ضمن الجهود التي تبذلها وزارة التجارة والصناعة وبنك قطر للتنمية؛ لإيجاد رمز تتبع خاص بدولة قطر للمنتجات المصنعة وطنياً.

وتواصل دولة قطر الاستثمار في مشاريع التحول إلى عالم أخضر، وخلال الشهر الماضي، افتتح حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني محطة (الخرسعة) للطاقة الشمسية. تبلغ مساحة المحطة أكثر من 10 كيلومترات مربعة، حيث تتضمن أكثر من 1.8 مليون لوحة شمسية، وتقدر السعة الكلية للمشروع بنحو 800 ميغاوات توفر ما يعادل 10% من الطاقة الكهربائية للدولة وقت الذروة، كما أعلنت دولة قطر عن مشروع لإنشاء محطتين إضافيتين للطاقة الشمسية على أن تشرعا في إنتاج الكهرباء في نهاية 2024.



Vienna

كما تُجري دولة قطر أبحاثاً طويلة الأجل لمعالجة الأولويات البيئية في قطاع الطاقة، بدءاً بتقليل غاز الميثان والعمل مع شركاء استراتيجيين لتطوير ودمج تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه في جميع العمليات.

وفي إطار استراتيجيتها طويلة الأمد الرامية إلى دفع عجلة التنوع الاقتصادي والتحول الرقمي في البلاد، استضافت دولة قطر النسخة الثانية من إكسبو الدوحة للمدن الذكية 2022، والذي استعرض أفضل الحلول والتطبيقات الذكية لبناء مستقبل أفضل عماده الاستدامة.

السيد الرئيس

أما على المستوى الإقليمي والدولي، فإن دولة قطر تساهم بسخاء في تقديم المساعدات الإنمائية للدول وخاصة الدول الأقل نمواً التي تواجه أوجه قصور كبيرة في الهياكل الأساسية وخاصة في مجالات النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وستستضيف دولة قطر مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، على مستوى رؤساء الدول والحكومات في الفترة من 5 إلى 9 آذار/مارس 2023، وندعو بهذه المناسبة جميع الدول والمنظمات الدولية المعنية، وخاصة اليونيدو إلى تعزيز دعمهم للبلدان الأقل نمواً في مواجهة التحديات الهيكلية ودعم سياساتها للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية.

وأود أن أشير أخيراً إلى أن تحويلات العاملين في دولة قطر تشكل واحداً من مصادر تمويل التنمية في البلدان المرسلة للعمالة، وأغلبها من بلدان الجنوب، ومن المتوقع أن تبلغ قيمة تحويلات العاملين هذا العام أكثر من (18) مليار دولار. وتؤدي هذه التحويلات إلى تحسين هيكل توزيع الدخل ورفع مستويات الاستهلاك والصحة والتعليم في بلدان الجنوب.

وشكراً السيد الرئيس